النداء الذي وجهه ممثلو الهيئات والمؤسسات الوطنية في الأراضي المحتلة يدعون فيه الى وضع الى الأمين العام للأمم المتحدة، حد للمارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة[1]

1991/9/4

السيد رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

نتوجه إليكم في هذا الوقت المميز والدقيق الذي يشهد محاولات لإرساء عهد دولي جديد، وفي الوقت الذي رُفعت فيه ستة أعلام جديدة أمام مقر الأمم المتحدة تأييداً على ترسيخ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه اتجاهات الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلية في ممارساتها القمعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، الذي يعيش تحت نير الاحتلال منذ أكثر من أربعة وعشرين عاماً ضد إرادته ورغبته، كما تستمر اسرائيل في سياساتها ومخططاتها الهادفة لإبادة الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه، عبر مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات الجديدة، وتوسيع ما هو قائم منها، وسرقة المياه، إضافة الى استمرار الحرب الاقتصادية والسياسية والتعليمية ضد كافة أبناء الشعب الفلسطيني. وكما هو معروف لديكم فإن ممارسات إسرائيل هذه تتناقض جذرياً مع متطلبات السلام ومع الجهود المبذولة للبدء بتحرك سياسي نحو تسوية لمشاكل المنطقة.

لقد بادرت منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلنا الشرعي الوحيد، بدعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد لبحث المحاولات المبذولة للبدء في عملية السلام. وقد طالب أبناء شعبنا تحت الاحتلال بالسماح لممثليهم أعضاء المجلس الوطني المقيمين داخل الأراضي المحتلة بالسفر للمشاركة في المجلس الوطني وفي عملية اتخذا القرارات المصيرية ذات العلاقة بجهود السلام، إلا ان الحكومة الإسرائيلية اتخذت قراراً بمنع مشاركة أي من أبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأعمال دورة المجلس.

وباعتقادنا فإن هذا القرار الإسرائيلي يدل بوضوح، على مواقف الحكومة الإسرائيلية الرافضة للتوجهات السلمية والتي تنكر حق شعبنا في ممارسة الديمقراطية داخل مؤسساته

---

[1] **المصدر**: فلسطين الثورة، نيقوسيا، ع 861 (1991/9/29)، 9

التمثيلية، وليس ذلك سوى خطوة من بين الخطوات الكثيرة التي قامت وتقوم بها الحكومة الإسرائيلية لنسف الجهود السلمية وتكريس الاحتلال وتحويله الى أمر واقع.

فاستمرار الاستيطان، ومصادرة الأراضي والإجراءات القمعية، وتقليص دور الأمم المتحدة في عملية السلام، ومحاولة قصرها على أن تكون مجرد القيام بدور مراقب صامت، ورفض جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتنكر للشرعية الدولية، ومحاولات استثناء مدينة القدس المحتلة من عملية السلام، ورفض مبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، جميع هذه الممارسات تكشف الوجه الحقيقي للنوايا الإسرائيلية.

إننا إذ نضع الحقائق أمامكم، وفي ظل التطورات التي تعيشها الجماعة الدولية، نودّ توجيه أنظار العالم لنوايا الحكومة الإسرائيلية لإبقاء منطقة الشرق الأوسط وشعوبها خارج إطار العهد الدولي الجديد، مؤكدين على مواقفنا المستندة الى الشرعية الدولية والرافضة لشريعة الغاب التي تحاول الحكومة الإسرائيلية تكريسها وتمسكنا بحقنا المشروع في تقرير المصير وإقامة دولتنا المستقلة.

ونطالب المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة تحمل مسؤولياتها لرفع الظلم الواقع على شعبنا وإتاحة المجال أمامه ليمارس حقه في العيش بطمأنينة وسلام وحرية جنباً الى جنب مع كافة شعوب العالم وعلى قدم المساواة.□□

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/